

الآليات القانونية لإصلاح المحاسبة العمومية في الإدارة الجزائرية

Legal mechanisms for reforming public accounting in the Algerian administration

أ. هرقول عامر^{1*}، بن يحي أبو بكر الصديق²¹ محام معتمد لدى المحكمة العليا، ameur1212@gmail.com² جامعة الجلفة، a.benyahia@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2026/02/20

تاريخ الاستلام: 2025/12/21

ملخص:

تمثل العلاقة الوثيقة بين التشريعات والمحاسبة العمومية في الدور الذي تلعبه الأحكام القانونية والتنظيمية في توجيه وضبط هذا المجال. إذ تحدد القوانين في مختلف الدول القيود الواجب احترامها ضمن المحاسبة العمومية، مما يجعل التشريعات المالية مؤثرة بشكل مباشر على أدوات وآليات هذا النوع من المحاسبة. ويُلاحظ أنه في حال وجود تعارض بين الأحكام التشريعية والمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، تكون الأولوية لتنفيذ الأحكام التشريعية، مع إمكانية تعديلها لاحقًا لتتواءم مع تلك المبادئ حين يتاح ذلك. وبناءً على هذه المعطيات، تغلب الصبغة القانونية على المحاسبة العمومية، حيث أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لتحديد إطار قانوني وتنظيمي محكم يهدف إلى ضبط تسيير الأموال العمومية وضمان مشروعية العمليات المالية للأجهزة الإدارية. وقد شهد نظام المحاسبة العمومية في الجزائر عدة إصلاحات تهدف إلى تقريبه من مبادئ المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية. وترافق ذلك مع الجهود المبذولة لتحديث نظام الميزانية العامة للدولة وتطبيق المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام. وفي هذا السياق، عملت الجزائر على إعادة تقييم مختلف الآليات القانونية والإطار التنظيمي التابع لها لتعزيز كفاءة وشفافية إدارة الأموال العامة.

كلمات مفتاحية: المحاسبة العمومية، الإصلاح المالي، العصرية.

Abstract:

There is a strong relationship between legislation and public accounting, as the provisions of laws and regulations in different countries determine the restrictions that public accounting must adhere to, and on this basis, the provisions of financial legislation have repercussions and a direct impact on public accounting tools, and in the event that there is a conflict between the provisions Legislative and generally accepted accounting principles, the priority is to adhere to the legislative provisions, provided that amending them to be in line with accounting principles if possible. In order to ensure the legality of the financial operations of the administrative bodies, the public accounting system in Algeria has undergone reforms that included an attempt to bring it closer to the accounting principles and rules related to economic institutions. Various legal mechanisms and regulatory framework accounting system of the country with a study of the most important international accounting standards approved by the Ministry of Finance in this field.

Keywords: Public accounting, financial reform, modernization.

مقدمة:

تُعدّ المحاسبة العمومية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحليل وتقييم مختلف الممتلكات والأنشطة التابعة لها. كما تهدف إلى قياس مدى فعالية دور الدولة في تقديم الخدمات العامة ورصد آليات تدخلها المالي عبر السياسات المتبعة. في الجزائر، تتم ممارسة المحاسبة العمومية من خلال نظام محاسبي تطور مع مرور الوقت ليتلاءم مع المتطلبات المتغيرة على المستوى الدولي. وعلى الرغم من الأدوار الأساسية والمستمرة التي تؤديها المحاسبة العمومية في تنظيم التسيير المالي للأجهزة الإدارية، إلا أنها باتت أداة رئيسية لضبط وتنظيم الشؤون العامة للمجتمع. تمتاز المحاسبة العمومية بنظام معلوماتي خاص يوجه ويضبط النشاط المالي لوحدات القطاع العام، مثل الأجهزة الإدارية. وتكمن خصوصيتها في كونها تعنى بتسجيل العمليات المتعلقة بالمال العام وصرفه وتداوله. ولهذا السبب، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتشريعات المالية، حيث قام المشرّع بوضع إطار قانوني ينظم عملية تحصيل الإيرادات العامة وآليات صرف النفقات وفقاً للتقسيم الوارد في الميزانية العامة للدولة. تركز المحاسبة العمومية أيضاً على تحديد وتوثيق العمليات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية، بجانب إعداد التقارير والقوائم المالية الحكومية التي تعكس أداء وحدات القطاع العام. عند تصميم النظام المحاسبي، يجب مراعاة خصوصية نشاط هذه الوحدات التي لا تستهدف تحقيق الربح، مع الالتزام الصارم بالضوابط القانونية المتعلقة بإدارة المال العام. ويقع على عاتق المحاسبة العمومية الالتزام بالإفصاح الكامل والشفاف عن كافة التعاملات المالية للدولة، مع توفير الأدوات اللازمة لضمان إدارة فعالة تساهم في ترشيد النفقات وتعزيز مبادئ الحكامة. بناءً على ذلك، نسعى لدراسة الآليات القانونية المرتبطة بإصلاح المحاسبة العمومية من خلال محورين رئيسيين: واقع الإصلاح الإداري والمحاسبي في النظام المالي الجزائري (المطلب الأول)، استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع الإصلاح الإداري والمحاسبي في النظام المالي الجزائري

يعتبر الجهاز الإداري للدولة الدعامة الأساسية التي تقوم عليها جهود التنمية الشاملة وإعادة البناء، فهو الأداة التي يستطيع النظام السياسي في الدول أن يتغلغل في المجتمع من خلاله لتطبيق السياسات والخطط المتفق عليها كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹. وفي سبيل قيام هذا الجهاز بدوره هذا كان لا بد أن يزود بكثير من السلطات وكان من الضروري أن يخضع لرقابة متكاملة تكفل حسن قيامه بأعماله والتزامه. بما هو محدد له من أهداف، والرقابة تهدف إلى فاعلية النشاط الإداري، ومن ثم الحفاظ على الحقوق المالية للدولة

والحد من مظاهر الإسراف في الانفاق الحكومي فضلا عن التأكد من سلامة الإجراءات لذلك الانفاق، ومن حيث توفيقها مع القواعد القانونية من ناحية وتحقيقها لأكبر عائد ممكن من ناحية أخرى.

والرقابة في حد ذاتها ليست وليدة نظم الدولة الحديثة بل هي ظاهرة تلازم تجمع الأفراد، وترجع نشأتها إلى نشأة الدولة وملكيته للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب، ومن ضمن أركان الدولة الحديثة الرقابة المالية والإدارية والتي تحتل مكانا بين التخطيط والتنظيم والتوجيه ويرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقا²،

إن منظومة الرقابة الإدارية على الأموال العمومية في الجزائر بواقعها الحالي تشكل دورا هاما لكن مع وجود التطورات الحاصلة فإنها أصبحت لا توكبها مما حتم على المشرع القيام بعدة إصلاحات وتغييرات من شأنها الحد من هدر المال العام على كل المستويات سواء في بداية العملية الرقابية أو أثنائها وحتى بعد تنفيذ الميزانيات وسنحاول في هذا الفرع إبراز واقع هذه الرقابة الإدارية وإصلاح هذه المنظومة الرقابية³، وهذا الإطار سيتم اقتراح بعض الآليات لإصلاح الفساد الإداري والمالي، آليات الإصلاح ذات الزمن القريب (الفرع الأول) آليات الإصلاح ذات المدى البعيد (الفرع الثاني)

الفرع الأول: آليات الإصلاح ذات الزمن القريب

تأسيسا على ما سبق ذكره حول آفاق وآليات إصلاح الفساد المالي والإداري، وأخذنا بالظروف التي تمر بها الإدارة، فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من التدخلات التي يجب أن تتم لمنع ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الدولة، والتي لا تحتاج إلى قوانين جديدة أو تغييرات هيكلية كبيرة في البناء التنظيمي للدولة بقدر ما يمكن أن تتم عن طرق قرارات من الأجهزة الإدارية أو الحكومة كل في مكانه تستهدف تحقيق ثلاثة مبادئ رئيسة⁴ هي:

أولا: الشفافية

يجب أن تحترم الشفافية في كل قرار أو سياسة تتخذ من قبل أي جهة أو مسؤول حكومي على كافة المستويات، بحيث أن تصل إلى علم المخاطبين بها وأن يكون الوصول إليها أو الاطلاع عليها متاحا للجميع، ويمكن تحقيق ذلك بعدة وسائل أهمها إنشاء مواقع الكترونية أو باستخدام بوابة الحكومة الالكترونية، وفي حالة عدم إتاحة هذا أو ذاك يمكن أن تنشئ لوحات إعلانات في الجهات الحكومية لتحقيق هذا الغرض⁵.

فلا شك أن البيئة الشفافة لا ينمو فيها الفساد لأن المفسدون سرعان ما سيفضحون وهو ما يعني أن الشفافية وسيلة منع للفساد وليس فقط مكافحة، كما أن الشفافية تقطع الطريق على الإشاعات التي تزيد من عدم

استقرار الحكومة والدولة بأكملها، وبالتبعية فإن الشفافية في مصلحة الحكومات النزيهة كما أنها في مصلحة المواطن⁶.

ثانيا: المشاركة

بصفة عامة، الشركاء في أي مجتمع هم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن الذي هو المكون الرئيسي لكل هذا، وإن كانت مسميات هؤلاء الشركاء يمكن أن تختلف وتضاف إليها تفصيلات أخرى.

ويجب على جميع المسؤولين والأجهزة الإدارية باختلاف مستوياتها وطبيعتها أن تشرك شركاء المجتمع هؤلاء في أية سياسة جديدة أو أي تعديل لسياسة قائمة، لما في المشاركة من ضمانات هامة وهي عدم الانحراف عن المصلحة العامة والأخذ في الاعتبار احتياجات جميع مكونات المجتمع خاصة المهمشين.

فالمشاركة تعد من أهم ضمانات عدم الانحراف عن تحقيق الشأن العام، بعكس الفردية في اتخاذ القرارات التي يشوبها دائما النزوع إلى تحقيق مصالح شخصية أو لفئة على حساب أخرى، أو لحزب أو جماعة سياسية على حساب الأخرى، كما أن الفردية والمركزية في اتخاذ القرارات فيها معنى الإهانة إلى المجتمعات المحلية، حيث اعتادت الحكومات أن تعامل هذه الخليات على أنهم غير مؤهلين لإدارة شؤونهم وبالتالي تقوم الحكومات المركزية بما الدور بدلا منها⁷.

وبالإضافة إلى أهمية المشاركة في عدم الانحراف على الشأن العام، فإنها أيضا ضمانة هامة لكي تكون السياسات ملبية لمتطلبات كافة الفئات، مما يزيد من الرضا بين جميع المواطنين ويقلل من القلاقل السياسية والاجتماعية، كما أن المشاركة تجعل جميع الأطراف يشعرون بأهميتهم ويعطيهم الإحساس بملكية هذه السياسات العامة مما يجعلهم أحرص على نجاحها وليس تعطيلها⁸.

ويمكن تحقيق المشاركة بعدة وسائل أهمها جلسات الاستماع التي يمكن أن تقوم بها الأجهزة الإدارية المحلية والمركزية لسماع وجهة نظر المواطنين حول السياسات التي تقوم بها سواء الجديدة أو القديمة، كما يمكن استخدام الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والمقروء في طرح السياسات العامة المزمع القيام بها وأخذ رأي المواطنين ومختلف الأطراف حولها لتصحيح هذه السياسات قبل تطبيقها وتعدي مسارها بعد التطبيق ويمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في هذا المجال عن طريق الأنشطة المختلفة التي تقوم بها من ورش عمل ومؤتمرات وغيرها من الأنشطة⁹.

ثالثاً: المساءلة

المساءلة تعني العقاب الفوري لكل من أخطأ بغض النظر عن موقعه في السلم الوظيفي أو وضعه في المجتمع، وحتى تؤتي المحاسبة أثرها المرجو يجب أن تتسم بصفات ثلاثة:

- سرعة التحرك: حيث أن العدالة البطيئة ليست رادعة.
 - العلنية: ويجب الأخذ في عين الاعتبار أن الردع نوعان، درع خاص للشخص نفسه حتى لا يعود للفساد مرة أخرى، وردع عام للمجتمع بأكمله حتى لا يقدم أحد على الفعل الذي قام به الجاني فيلحق بنفس مصيره، ولا شك أن إخفاء العقاب يعطل الردع العام.
 - المساواة وعدم التفرقة: فيجب عدم التفرقة بين المسؤول الكبير والصغير مما يزيد من ثقة المواطنين في الحكومة بصفة عامة ويحقق مزيداً من الاستقرار.
- فيجب على الأجهزة الإدارية أن تعمل آليات المحاسبة لديها على الرغم من عدم كفايتها في بعض الأحيان بأوصافها الثلاث المذكورة حتى تكون رادعاً لكل من تسول له نفسه العبث بالمصلحة العامة أو المال العام.
- ومما يجب التأكيد عليه أن مكافحة الفساد ليست هدفاً في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق غاية أكبر هي الحفاظ على المصلحة العامة والمال العام، وبالتالي فإن الهدف المتبع من احترام الشفافية والمشاركة والمساءلة في كافة الشؤون المتعلقة بالشأن العام سوف يؤدي إلى جعل هذه السياسات العامة أكثر كفاءة في استخدام الموارد العامة وأكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها يعود بالنفع على المجتمع بأكمله¹⁰.

الفرع الثاني: آليات الإصلاح ذات المدى البعيد

التحرك على المستوى الزمني المتوسط والبعيد، قد يحتاج إلى قوانين جديدة وإعادة هيكلة الأجهزة الإدارية ودمج بعضها، وقد يصل الأمر إلى الحاجة إلى إنشاء أجهزة إدارية جديدة، هذه النوعية من السياسات تحتاج إلى توافق مجتمعي حولها وقد يستغرق النقاش حولها زمناً ليس بالقصير، ويحتاج إلى أن يقود النقاش حولها إلى مؤسسات عامة كبرى أهمها البرلمان باعتباره هو القادر على إصدار القوانين التي تكون معبرة عن إرادة الشعب، وفيما يلي توضيح مختصر للمحاور التي يجب التحرك عليها على المستويين المتوسط والبعيد لمكافحة ظاهرة الفساد بنجاح:

أولاً: محور الإصلاح الإداري

هذا المحور يركز على إصلاح الإدارة العامة ابتداء من تبسيط وتنميط الإجراءات في القطاع الحكومي، وتحديد الاختصاصات بشكل دقيق يمنع التداخل والتواكل بين الجهات وبعضها وبين الموظفين وبعضهم البعض وتسريع ونبرة الحكومة الالكترونية وإصلاح نظم التعيين والترقية ورفع الأجور وإصلاح نظام منح الحوافز والمكافآت¹¹.

ثانياً: محور الإصلاح المالي

وأهم متطلباته تحقيق شفافية الميزانية العامة وعرضها بطريقة يسهل فهمها للكافة وإصلاح العيوب التي نظام الخزينة العمومية، والميزانيات المحلية، كما يجب إصلاح إدارة البنوك، والنظام المصرفي، والشركات العامة والخاصة.

ثالثاً: محور الإصلاح المؤسسي

حيث يجب فك تبعية الجهات الرقابية للسلطة التنفيذية حتى يمكن أن تؤدي دورها في رقابة السلطة التنفيذية بحيادية، هذا يمكن تحقيقه عن طريق جعل تبعية بعض هذه الجهات إلى السلطة التشريعية، وبعضها إلى السلطة القضائية، أو خلق وضع استقلالي لهذه الجهات الرقابية عن كل السلطات، وتوجد تجارب دولية حديثة في هذا المجال¹².

كما يمكن تحقيق استقلالية هذه الجهات عن طريق إنشاء جهاز واحد جديد لمكافحة الفساد يضم تحت مظلته كافة الجهات الرقابية، مما يحقق لها الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، ويحقق التنسيق بين عمل هذه الجهات الرقابية وهناك تجارب دولية عديدة في هذا المجال نذكر منها سنغافورة، وهونج كونج وبعض الدول العربية والاسكندنافية¹³.

رابعاً: محور التوعية الثقافية والمجتمعية

حيث يجب تصميم وتنفيذ برامج للتوعية المجتمعية بمهية الفساد الإداري والمالي، وآثاره المدمرة، والسبل التي يمكن أن يلجأ إليها الأفراد والأجهزة الإدارية لمكافحته، هذه البرامج يجب أن تقودها الدولة ويكون للأسرة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية أدوار محددة فيها بشكل تكاملي بما يؤدي في النهاية على خلق ما

يسمى بالمواطنة الفعالة في مكافحة الفساد بما يجعل من المواطن العادي هو الرقيب الأول على المال العام والمصلحة العامة، ويكون دوره مكملًا لدور الجهات الرقابية¹⁴.

خامسًا: محور الإصلاح الهيكلي

وهذا يدخل في إطار النقاش الدائر حول الإصلاح السياسي بشكل عام بحيث يضمن النظام السياسي الذي سوف يتبع علاقة متوازنة بين الحكومة والبرلمان والقضاء علاقة تضمن استقلالية كل سلطة من الأخرى وألا تتغول أي منها على السلطتين الأخرين، وكلها أمور هامة لمكافحة الفساد، كما يجب فصل ملكية عن الإدارة في المؤسسات الإعلام الحكومي بما يمنع تسييسها¹⁵.

وحتى تقوي هذه الإصلاحات المقترحة جدواه يجب أن تكون متناسقة ومتناسقة مع بعضها البعض في استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد يشترك في وضعها وتنفيذها جميع الأطراف المعنية بدلا من الإصلاحات المتفرقة التي قد تغطي جانب واحد وتترك جوانب أخرى غير مغطاة مما يعرقل جهود مكافحة الفساد وفقد الثقة فيها مع مرور الوقت.

المطلب الثاني: استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية

تهدف المالية العامة إلى تحليل ودراسة كافة الجوانب المتعلقة بموارد الدولة أو مؤسساتها الفرعية ونفقاتها، إذ لا يمكن تصور هذه العملية إلا ضمن إطار مجتمع منظم يحكمه القانون. يمثل كل من النفقات والإيرادات الركيزتين الأساسيتين للميزانية العامة للدولة، والتي تعكس بدورها السياسة المالية للدولة. إن تحقيق التوازن بين هذين العنصرين يسهم بفعالية في متابعة وإدارة الموارد المالية العامة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. في هذا السياق، تظهر المحاسبة العمومية كآلية أساسية تهدف إلى حماية المال العام. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مجموعة شاملة من القواعد القانونية والتقنيات المتصلة بتنفيذ الميزانية العامة، والإفصاح عن العمليات المالية من خلال عرض الحسابات ومراقبتها، مع تحديد الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بكل من الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين. وتعتبر التعليمات العامة لوزارة المالية الجزائرية الصادرة عام 1967 المرجع الأساسي لتوثيق العمليات الحسابية المرتبطة بالأموال العمومية في البلاد. في سبيل تعزيز كفاءة الحسابات العمومية وتحديثها، جاءت أول مبادرة لإصلاح نظام المحاسبة العمومية عام 1991¹⁶، إذ تم الانتقال من النظام التقليدي القائم على القيد البسيط إلى نظام المحاسبة ذو القيد المزدوج. هذا التحول وفر أدوات دقيقة تمكن من تحسين قراءة وتحليل الأرقام والقيم المالية المقدمة في الجداول المحاسبية عبر الحسابات المخصصة لذلك. مع تطور المعايير

الدولية في مجال المحاسبة العمومية، برزت الحاجة الملحة لتوحيد لغة التخاطب المحاسبي بين الدول بهدف تعزيز التعاون والشفافية المالية. وفي هذا الإطار، سيجري التركيز على دراسة استراتيجية تحديث الإطار المحاسبي من خلال تناول نقطتين رئيسيتين. مشروع تطوير نظام المحاسبة العمومية (الفرع الأول) مراحل تنفيذ مشروع إصلاح المحاسبة العمومية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مشروع تطوير نظام المحاسبة العمومية

تحت إشراف المديرية العامة للمحاسبة، قامت اللجنة بإعداد مشروع تعليمات عامة تتضمن مدونة حسابات جديدة تحمل عنوان "المخطط المحاسبي للدولة". تهدف هذه المدونة إلى إحلالها محل نظام مجموعة حسابات الخزينة العمومية، بعد اعتمادها من الجهات المختصة. يمثل هذا المشروع خطوة حيوية لتصميم إطار محاسبي جديد خاص بالعمليات المالية للدولة، مما يعالج قصور النظام الحالي الذي يعتمد على الأساس النقدي، والذي يعاني من محدودية في البيانات المستخرجة من قوائم مالية معدة بهذا الأساس. هذا القصور يحول دون عرض شامل لكل عناصر الذمة المالية¹⁷.

بناءً على ذلك، يمثل مشروع إصلاح المحاسبة العمومية تحولاً نوعياً يطمح إلى تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الجزائري. هذا التحول سيتيح إعداد بيانات مالية دقيقة تُقدّم ضمن آجال زمنية معقولة لمتخذي القرار، مما يدعم المساءلة ويسهل تقييم الأداء. وستحقق ذلك من خلال استخراج المعلومات مباشرة من السجلات المحاسبية، دون الحاجة إلى الاعتماد على السجلات الإحصائية كما كان الوضع مع النظام الحالي المعتمد على مدونة حسابات الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ مشروع إصلاح المحاسبة العمومية

لقد أصبح مشروع إصلاح وتطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر محورا رئيسيا في برامج وزارة المالية، حيث قامت بتعيين اللجنة المذكورة سالفا من خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمديرية العامة للمحاسبة العمومية لوزارة المالية لفرنسا¹⁸، ونظرا لحجم وتشعب نشاط وحدات القطاع العام، تم تحديد أولويات الإصلاح المستعجلة لإعداد مشروع الإطار التقني للهيئات المركزية للدولة في المرحلة الأولى بواسطة اقتراح مخطط محاسبي جديد لقيد العمليات المالية للدولة، أما في المرحلة الثانية، فسيتم توسيع نطاق إصلاح نظام

المحاسبة العمومية لكي يشمل إصلاح محاسبة الأجهزة الإدارية ومحاسبة الجماعات المحلية لاسيما محاسبة الولايات ومحاسبة البلديات¹⁹.

وفي هذا الإطار، تعتمد استراتيجية إصلاح نظام المحاسبة العمومية على إلغاء النظام القديم لمحاسبة الخزينة المبني على أساس مدونة مجموعة حسابات الخزينة وتعويضه عن طريق الانتقال التدريجي لتطبيق مخطط محاسبي جديد للدولة، والذي يشكل نقلة نوعية من نظام محاسبي مبني على أساس نقدي بحث إلى نظام محاسبي مبني على أساس مزدوج يعتمد على قاعدة الأساس النقدي والاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية للدولة²⁰.

قامت المديرية العامة للمحاسبة بإعداد مشروع مخطط محاسبي جديد لعمليات الدولة والذي تم تجريبه وتطبيقه بشكل تدريجي قبل تعميمه على مستوى القطر الوطني، بحيث تم الانطلاق في تجربة المخطط المحاسبي الجديد للدولة ابتداء من 02 جانفي 2000 على مستوى خزينة الولاية لكل من ولاية بومرداس، تيبازة، تيزي وز، بجاية، غرداية، وميلة²¹، إضافة إلى تطبيقه بصفة تجريبية في ست وكالات مالية، وكالتين ماليتين للضرائب، ووكالتين ماليتين للجمارك، ووكالتين ماليتين لأمولاك الدولة، حيث تم تنصيب اللجان الموالية لمتابعة هذه العملية:

- لجنة مركزية على مستوى المديرية العامة للمحاسبة.

- لجنة جهوية على مستوى المديرية الجهوية للخزينة العمومية.

- خلية متابعة على مستوى الخزينة الولائية.

في هذه المرحلة التجريبية، قامت هذه اللجان بتجربة النظام المعلوماتي الجديد وتحديد الأخطاء والمشاكل التطبيقية وتقديم الاقتراحات إلى اللجنة المركزية من أجل تصحيح الأخطاء ومعالجة نقائص النظام الآلي لمعالجة البيانات والقيود المحاسبية وذلك بين الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية نهاية سنة 2002، وابتداء من جويلية 2001 تم تعميمه بصفة تدريجية وتجريبية على مستوى كافة الوكالات المالية على مستوى الوطن²².

خلال المرحلة التجريبية يقوم المحاسب بممارسة نشاطه بصفة مزدوجة، حيث يتم تسجيل المعاملات المالية اليومية في السجلات المحاسبية مرتين، في المرة الأولى يتم تسجيل القيد المحاسبي وفق مجموعة حسابات الخزينة العمومية، ثم يأتي بعده قيد نفس العملية وفق مدونة مشروع المخطط المحاسبي للدولة، وبالتالي، تكون هذه المرحلة بمثابة تدريب للمحاسب العمومي على المخطط المحاسبي الجديد.

خلال المرحلة التجريبية، لم يتم التطبيق الميداني لقيد كل العملات المالية للدولة أسام حسابات المخطط المحاسبي الجديد بل اقتصر فقط على قيد المداخلات والمخرجات النقدية من وإلى الخزينة العمومية، إضافة إلى محاسبة الحقوق المستحقة على مستوى الوكالات المالية بمختلف أنواعها وتجربة إعداد اليومية والميزان الشهري للحسابات وفق النظام الجديد.

بعد انتهاء الفترة التجريبية التي سمحت بتحديد النقائص وإجراء التعديلات الضرورية لمعالجة النقائص التي تمت ملاحظتها عند التطبيق الميداني للمخطط المحاسبي الجديد للدولة، قامت اللجنة المركزية المكلفة بتنفيذ مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية بإعداد الوثائق الآتية:

- مشروع تعليمية عامة متعلقة بعرض إجراءات تسيير الحسابات.
- مشروع مدونة حسابات المخطط المحاسبي الدولي²³.
- جدول مقارنة للانتقال من محاسبة الخزينة القديم إلى محاسبة الدولة الجديد.
- مدونة حسابات الوكالات المالية للضرائب والجمارك وأملاك الدولة²⁴.
- مشروع تعليمية تعرض إجراءات تسيير حسابات الوكالات المالية.

الخاتمة

كثفت العديد من الحكومات والمؤسسات العامة حول العالم جهودها لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، سواء كان ذلك اختيارياً أو إلزامياً. ومع ذلك، فإن إنتاج المعلومات المالية وفقاً لهذه المعايير يثير تساؤلات بشأن الأعباء المرتبطة بالالتزام بمتطلباتها. تشمل هذه الأعباء عدة جوانب، منها توفير التدريب اللازم للكوادر البشرية، توفير الموارد المادية الضرورية لجمع ونشر البيانات وتشغيل النظام، فضلاً عن التعديلات في بعض الوظائف التقليدية داخل الحكومات والمؤسسات العامة. إلى جانب ذلك، تتحمل هذه الجهات أعباءً غير مباشرة أيضاً. ورغم هذه التحديات، هناك آثار إيجابية لا يمكن إنكارها، أبرزها تحسين فائدة وفعالية المعلومات المقدمة لدعم صناعة القرار، رفع جودة التقارير المالية الحكومية، وتعزيز الشفافية لمكافحة الفساد المالي والإداري والتقليل من هدر المال العام. استجابة لهذه المتغيرات الدولية، أخذت الجزائر زمام المبادرة لاعتماد نظام محاسبي عمومي يتمتع بقدر كبير من التوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، سواء من حيث الإطار المفاهيمي والنظري أو الجوانب التقنية. ومع ذلك، تظهر بعض الاختلافات التي ترجع بالأساس إلى مراعاة الخصوصيات

البيئية الجزائرية أثناء الإعداد. وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لتهيئة البيئة الوطنية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية. الميزة الرئيسية لهذا النظام هي أنه مستوحى بشكل كبير من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويهدف إلى تعزيز مصداقية وجودة وفائدة المعلومات المالية الناتجة عن القوائم والتقارير المالية للمؤسسات والإدارات العامة في الجزائر. كما يسعى أيضاً إلى مواكبة المتطلبات الدولية، وخصوصاً تلك التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.

التوصيات

1- بالرغم من استناده بشكل كبير إلى المخطط المحاسبي للدولة الفرنسي، إلا أن المخطط المحاسبي للدولة يعتبر أفضل بكثير مقارنة بمدونة حسابات الخزينة. لذا، من الضروري إعادة تفعيل المخطط المحاسبي للدولة بعد توقف تطبيقه في عام 2007 دون أسباب واضحة، مع العمل على تحديثه دورياً. كما يجب التركيز على توعية المسؤولين الماليين في المديرية العمومية بضرورة إصدار بيانات التحصيل التي تتضمن المبالغ المستحقة للدولة-2.

2- يجب التخلي تماماً عن سياسة تقليد البرامج المطبقة في دول أخرى بشكل كامل وشامل ومحاولة تطبيقها على بيئتنا. الصواب يتمثل في الاستفادة من الأفكار الناجحة في تجارب الغير ثم صياغة برامج ملائمة لواقعنا وتتماشى مع ظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- ينبغي تعزيز نظام التقييد المحاسبي للحقوق المثبتة من خلال إلزام المسؤولين الماليين بإصدار بيانات التحصيل التي تتضمن جميع المبالغ المستحقة للدولة، مع تطبيق العقوبات على كل من يثبت إهماله المتعمد أو تقصيره في هذا الجانب. بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكد من مدى التزام المحاسبين بتسجيل هذه الحقوق وفق الإجراءات النظامية.

4- على المشرع الجزائري الحرص لسد الفراغات القانونية بإصدار كافة المراسيم التنظيمية التي تنظم سير وتنفيذ القانون 07/23 المتعلق بالحاسبة والعمومية والتسيير المالي.

5- حسن اختيار المحاسبين العموميين وأعوأهم وفقاً للمادة 16 من القانون 07/23 المتعلق بالحاسبة والعمومية والتسيير المالي.

6- ضرورة مراجعة التشريعات التي تحكم عمليات الخزينة وهذا للإزالة التعارض والتداخل بين الوظائف وهذا ما نصت عليه المادة 32 من القانون 07/23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي.

الهوامش

¹ عادل محمد عبد الرحمن، الفساد الإداري، دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد الساسي والاحصاء والتشريع، العدد 502، أبريل 2011، ص 351.

² عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية، النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2004، ص 12.

³ في إطار الإصلاحات الإدارية والمالية التي تبنتها الجزائر تم إنشاء مفتشية عامة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 17-205 مؤرخ في 4 شوال عام 1438 الموافق 28 يونيو سنة 2017، يتضمن إنشاء مفتشية عامة لدي الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها (لكن هذه المفتشية لم ترى النور)

⁴ علي لطفي، الفساد ورؤية مستقبلية لمكافحته في مصر، مؤتمر دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر، القاهرة جامعة عين شمس، أبريل، 2013.

⁵ عبد العزيز جميل مخيمر، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000، ص 105.

⁶ عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2010.

⁷ عيد فالح العدواني، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت، مجلة النهضة، المجلد العاشر، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2009.

⁸ تنص المادة الأولى من قانون 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته "هدف هذا القانون إلى ما يأتي:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

⁹ أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 245.

¹⁰ راجع المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مكافحة الفساد، 2004، ص 01.

¹¹ محمد فؤاد مهنا، سياسة الإصلاح الإداري وتطبيقاته في ضوء مبادئ علم التنظيم، القاهرة دار المعارف، 1978

¹² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ورشة عمل عن تقييم الأداء المؤسسي والخطط الاستراتيجية 12-18 إبريل 2009 إسطنبول.

¹³ أحمد مصطفى صبيح، مرجع سابق، ص 248.

¹⁴ عبد الخالق فاروق، أزمة النشر والتعبير في مصر، القاهرة، دار مكتبة الكلمة، 2000، ص 118.

¹⁵ تنص المادة 218 من الدستور المصري (تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتعد من تلك الهيئات والأجهزة، الجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد وتعزيز قيم، النزاهة والشفافية، ضمانا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون)

¹⁶ Ministère délégué au trésor, Direction central du trésor, Direction de la gestion comptable des opérations du trésor public, instruction N° 078 du 17 Aout 1991 portant reformes de la comptabilité des receveurs des régies financières et mise en œuvre de la méthode à partie double.

¹⁷ نصت المادة 61 من القانون العضوي 18-15 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية على: "تنفذ عمليات إيداع وسحب الأموال من الخزينة العمومية طبقا لأحكام المطبقة على كل عملية من هذه العمليات، ولقواعد المحاسبة العمومية"

¹⁸ www.mf.gov.dz,communication portant sur la réforme de la comptabilité de l'État.

¹⁹ M.BOUTABA, op.cit.2000, p10.

²⁰ شلال زهير، مرجع سابق، ص186.

²¹ Rapport de la Direction Générale de la Comptabilité Publique, synthèse de diagnostic préliminaire par secteur système de la Comptabilité Publique, 2000, p, 19.

²² في سنة 2001 تم برمجة قواعد المخطط المحاسبي للدولة ضمن شبكة الإعلام الآلي الموجودة، وبذلك أصبحت هذه الأخيرة تحتوي على نظامين في آن واحد (نظام مدونة حسابات الخزينة، والمخطط المحاسبي للدولة).

²³ يفتح المخطط المحاسبي الجديد للدولة آفاق واسعة للمحاسبة في القطاع العام، لكونه يؤسس إلى تطبيق آليات القياس المحاسبي على أساس الاستحقاق مقارنة مع نظام محاسبة الخزينة العمومية الذي يعتمد على الأساس النقدي فقط في التسجيل المحاسبي للعمليات المالية، وبالتالي فإن حجم التكفل المحاسبي للعمليات المالية للدولة في النظام الجديد هو أكبر بكثير من النظام القديم، حيث إن المخطط المحاسبي للدولة يتكفل بكل العمليات المسجلة في نظام محاسبة الخزينة العمومية.

²⁴ لمزيد من التفاصيل راجع: محمدي صبيحة، إصلاح المالية والجباية المحليتين وسبل تعزيزهما، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 23 المجلد 03، 2001، جامعة الجزائر3، ص139.